

خادم الحرمين وسمو ولي العهد يشكران معالي الوزير

❖ تلقى معالي وزير العدل د. عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ برقيتي شكر من خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد إثر إطلاعهما على الكتاب الإحصائي الحادي والثلاثين لوزارة العدل للعام ١٤٢٧هـ رداً على ما رفعه معاليه لهما إثر صدوره والذي يشمل بيانات إحصائية لمحكمتي التمييز والمحاكم الشرعية وكتابات العدل وبيانات عن عدد صكوك الزواج والطلاق.

سمو الأمير سلمان يوقع عقد إنشاء مبنى المحكمة الجزائية

ويتوسط مبنى المحكمة ساحة كبيرة تم ربطها بساحة المحكمة العامة لتشكلا ساحة كبرى متصلة مساحتها ٢٠٠٠ . ٢٧٠٠ .

ويتضمن مشروع المحكمة الجزائية توفير ١١٣٠ موقفاً للسيارات منها ٢٦٠ موقفاً في قبو مبنى المحكمة و٨٧٠ موقفاً ضمن مبنى منفصل متعدد الأدوار خاص بالمواقف. وسيتم تزويد المشروع بأحدث التقنيات التي تسهم في تسريع الإجراءات الإدارية والقضائية، كذلك تم تجهيز المبنى بعدة أنظمة حديثة ومتطورة مثل نظام إطفاء الحريق بالماء، وآخر بالغاز للأماكن الخاصة بتخزين الوثائق المهمة في المحكمة وكاميرات مراقبة.

من جانب آخر عبّر وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ عن سعادته باعتماد ترسية مشروع إنشاء المحكمة الجزائية في الرياض بتكلفة بلغت (٣٥٢) مليون ريال. وأكد معاليه في تصريح صحفي أهمية المشروع وعدّه لبنة جديدة في مسيرة التطوير التي يشهدها مرفق القضاء بالمملكة في الأنظمة والمباني الحديثة لتوفير بيئة ومقرات تليق بهيبة القضاء وتوفر الراحة للمراجعين إلى جانب ما تسعى إليه وزارة العدل من تطوير لطاقتها البشرية بضروعها وقطاعاتها من دوائر شرعية ومحاكم وكتابات عدل.

وقال معالي وزير العدل: «يأتي ذلك في إطار الرعاية الكبيرة والاهتمام التي يحظى بها القضاء بالمملكة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين.

❖ وقّع صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض صباح الأحد ٨ ربيع الأول ١٤٢٩هـ بمكتب سموه بقصر الحكم، عقد تنفيذ المحكمة الجزائية مع الشركة السعودية اللبناية للمقاولات بتكلفة قدرها ٤٣٦.٣٨٤.٣٥٢ ريالاً ومدة تنفيذ تبلغ ٣٦ شهراً.

وأوضح المهندس عبداللطيف بن عبدالمملك آل الشيخ عضو الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ورئيس مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة أن مشروع المحكمة الجزائية سوف يقام على أرض مساحتها ٣٣٠.٢٤٦ م٢ ويحدها من الشمال شارع طارق بن زياد، ومن الشرق شارع آل فريان، ومن الغرب شارع سلام.

ويتكون مبنى المحكمة من ٤٨ مجلساً قضائياً، وخمس قاعات قضائية مشتركة، بالإضافة إلى المكاتب الإدارية المختلفة وغرف اجتماعات ومكتبة، كما تم تخصيص قسم خاص باستقبال معاملات وقضايا النساء بمدخل خاص مستقل.

وتبلغ المساحة الإجمالية للمباني في المشروع أكثر من ٢١٠٠.٠٠٠ م٢، إلى جانب الساحات العامة والطرق وشبكات الخدمات العامة.

وقد تم تزويد المبنى بـ ٢٤ مصعداً منها ٨ مصاعد للقضاة و٨ للمراجعين و٨ للمتهمين، كما نظمت مداخل المحكمة بحيث تتيح حركة منفصلة لكل من القضاة والمتهمين والمراجعين الذين سيكون لكل منهم مداخل مستقلة.

ترقية وتعيين ٥٠ قاضياً

❖ أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله ورعاه- أوامره الكريمة بترقية وتعيين ٥٠ قاضياً بوزارة العدل وترقية وتعيين ٨ قضاة بديوان المظالم، وترقية ٤ أعضاء في هيئة التحقيق والادعاء العام.

وفد كويتي يلتقي مسؤولي وزارة العدل

❖ زار وفد من وزارة العدل بدولة الكويت الشقيقة يوم الأحد ١٤٢٩/١/٢٥هـ مقر وزارة العدل بالرياض وذلك ضمن زيارتهم للمملكة، وترأس الوفد الكويتي المكون من عدد من مسؤولي الوزارة الدكتور بدر غصاب الزمانان الوكيل المساعد للشؤون القانونية، وقد استقبلهم فضيلة وكيل الوزارة الشيخ عبدالله بن محمد اليحيى وفضيلة وكيل الوزارة للشؤون القضائية الدكتور عبدالله بن صالح الحديثي وفضيلة وكيل الوزارة المساعد للشؤون القضائية الشيخ سعود العسكر والمفتش القضائي بوزارة العدل الشيخ عبدالمجيد بن عبدالعزيز الدهيشي، وجرى خلال الاستقبال تبادل الأحاديث والموضوعات المتعلقة بالقضاء والشؤون العدلية والتوقيع الشرعي للزواج بالمملكة والتعاون في هذا الشأن.

وزارة العدل تصدر ٤٣ قراراً تأديبياً لمأذوني عقود أنكحة

❖ أصدرت الإدارة العامة لمأذوني الأنكحة بوزارة العدل أكثر من (٤٣) قراراً تأديبياً بحق مأذونين وذلك خلال العام الماضي ١٤٢٨هـ، وقد تنوعت العقوبات الصادرة من اللجنة التأديبية لمأذوني الأنكحة ما بين قرارات بإلغاء الرخصة أو إيقاف عن ممارسة إجراء عقود الأنكحة بما لا يزيد عن سنة أو إنذار. الجدير بالذكر أن أغلب المخالفات التي يقع فيها المأذونون هي عدم الاطلاع على صك حصر الورثة إذا كان والد المرأة متوفى أو المتوفى عنها زوجها أو إجراء عقد النكاح دون أخذ موافقة المرأة أو إجراء عقد النكاح خارج

استقبالات معالي الوزير

❖ استقبل معالي وزير العدل د. عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بالوزارة يوم ١٤٢٩/١/٤هـ سفير جمهورية إيطاليا لدى المملكة، د. أوجينيو داوريا، وجرى خلال اللقاء مناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

كما استقبل معاليه يوم ١٤٢٩/٢/٤هـ النائب عن حزب المحافظين البريطانيين نائب رئيس المجموعة البرلمانية السعودية البريطانية في البرلمان البريطاني ورئيس مجموعة أصدقاء المملكة في حزب المحافظين السيد دانييل كاوونزسكي وعددًا من النواب المحافظين بحضور صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نواف بن عبدالعزيز سفير خادم الحرمين الشريفين لدى المملكة المتحدة.

كما استقبل معاليه بالوزارة يوم ١٤٢٩/٢/٢٦هـ سفير جمهورية فرنسا لدى المملكة برتران بزانسو، وسفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى المملكة سيد محمد حسيني وتم في اللقاء مناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك. وحضر هذه اللقاءات المستشار المشرف العام على مكتب الوزير د. عبدالله بن أحمد آل الشيخ.

برعاية معالي وزير العدل الشيخ يحيى يرأس ورشة العمل الخاصة بالإعداد لإستراتيجية تطوير مرفق القضاء وأجهزة التوثيق

وقد نظّمت وزارة العدل بدءاً من يوم السبت ٢٩/٣/١٤٢٩هـ ورشة عمل في مدينة الرياض برئاسة فضيلة وكيل الوزارة الشيخ عبدالله بن محمد اليحيى لمناقشة أبرز المحاور الرئيسية لمشروع إستراتيجية تطوير مرفق القضاء وأجهزة التوثيق في ظل مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء وبحضور عدد من الخبراء من أصحاب الفضيلة رؤساء وقضاة المحاكم وكتاب العدل وعدد من المحامين والمستشارين القانونيين وبمشاركة فاعلة من أساتذة مراكز البحوث والدراسات في عدد من جامعات المملكة وهي جامعة الملك عبدالعزيز وجامعة الملك سعود وجامعة الملك فيصل وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وخبراء من معهد الإدارة العامة وبعض الخبراء من المستشارين في علم الإستراتيجيات من القطاع الخاص.

وقد استهل فضيلة وكيل الوزارة حلقة النقاش بالترحيب بالحضور باسم معالي وزير العدل الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وباسم الفريق المكلف من الوزارة في الإشراف على مراحل إعداد الخطة الإستراتيجية التي تعمل الوزارة بالتعاون مع بيوت الخبرة في إعدادها لتطوير مرفق القضاء وأجهزة التوثيق في المجالات الإدارية والإجرائية والفنية والتقنية وتطوير البنية العدلية في مجال الإعلام والتثقيف. وأوضح أن هذه هي الورشة الأولى ضمن عدد من ورش العمل التي سوف تعقدتها الوزارة لهدف الاستماع والمناقشة لأهم الأفكار والمقترحات من خلال ما يسمى بالنطق الذهني حول المحاور التي تشملها الإستراتيجية في ظل التطور الشامل لمرفق القضاء والذي يراعى مقام خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - من خلال مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء وما يحظى به القضاء من دعم سخي واهتمام كبير من ولاة الأمر -حفظهم الله-.

وشكر فضيلته كافة المشاركين في هذه الورشة مثنياً لهم حضورهم وتفاعلهم في سبيل الوصول إلى تحسين بيئة العمل وتطوير الإجراءات بما يحقق إنجاز الأعمال. ثم ألقى فضيلة وكيل الوزارة للشؤون القضائية الدكتور عبدالله بن صالح الحديثي كلمة نوه فيها بأهمية هذه الورشة وأنها مرحلة من مراحل جمع الأفكار والرؤى لوضع خطة شاملة لتطوير مرفق القضاء. عقب ذلك جرى طرح أوراق العمل المقدمة من القضاة والمحامين والخبراء في المحاور محل النقاش، كما تم طرح عدد من المقترحات والرؤى للألية المناسبة لإعداد الإستراتيجية ومتطلباتها..

وتناولت الحلقة ستة محاور وهي: كما يلي:
١ - الإدارة العدلية (المحاكم وكتابات العدل وديوان الوزارة).
٢ - الإجراءات القضائية والتوثيقية «إجراءات التقاضي والتوثيق الضبط والسجلات والنماذج».
٣ - الموارد البشرية من خلال الاختيار والتأهيل والحوافز.
٤ - البيئة القضائية والتوثيقية من المباني والتجهيزات.
٥ - الجوانب التقنية من الأنظمة والبرامج وقنوات الاتصال مع المستفيدين والنوازل التقنية.
٦ - الثقافة العدلية والإعلام «قضائية وتوثيقية».

وزير العدل يتلقى الشكر من رئيس جامعة نايف العربية

❖ تلقى معالي وزير العدل الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ الشكر والتقدير من معالي رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الدكتور عبدالعزيز بن صقر الغامدي إثر صدور موافقة معاليه اعتماد درجتي الماجستير والدكتوراه الصادرتين من قسم العدالة الجنائية في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية توهلاً لحاملها للحصول على رخصة مزاوله مهنة المحاماة.

وثنى معالي رئيس جامعة نايف عالياً جهود معالي وزير العدل ومنسوبي الوزارة في التعاون الدائم مع الجامعة لما فيه دعم مسيرتها العلمية وتحقيق المصلحة العامة والإسهام في مجالات العدالة بالمملكة.

تفعيل عمل دوائر الحجز والتنفيذ في المحاكم العامة في ورشة عمل

والتخطيط الأستاذ أحمد بن علي الزهراني حول «الإجراءات التي قامت بها الوزارة للترتيب لإحداث وظائف لقضاة التنفيذ ووظائف إدارية مساعدة».

ثالثاً: ورقة العمل المقدمة من سعادة مدير عام التطوير الإداري الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحسن حول «الإجراءات التي قامت بها الوزارة لإصدار الأدلة الإجرائية ونماذج العمل في دوائر الحجز والتنفيذ والمقترحات حول ارتباطها التنظيمي وهيكلتها ومهامها والقوى البشرية اللازمة لها».

رابعاً: ورقة العمل المقدمة من سعادة مدير إدارة التطبيقات بالإدارة العامة للحاسب الآلي الأستاذ محمد بن عبد الكريم العبيدي حول «آلية عمل النظام الآلي فيما يخص الحجز والتنفيذ والترتيب لإدراج دوائر الحجز والتنفيذ ضمن الهيكل التنظيمي للمحاكم العامة في النظام الآلي الشامل الذي يعمل في المحاكم العامة في الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة والدمام والمحاكم العامة الجاري الترتيب لإدخال النظام الآلي بها».

خامساً: أوراق العمل المقدمة من أصحاب الفضيلة قضاة التنفيذ في الرياض ومكة المكرمة والدمام وجدة حول «المواقف التي تواجههم ومقترحاتهم حول سبل تذليلها».

❖ بموافقة من معالي وزير العدل الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ عقد بوزارة العدل يوم الاثنين ١٤٢٩/٢/٢٥ ورشة عمل حول تفعيل عمل دوائر الحجز والتنفيذ في المحاكم العامة برئاسة فضيلة وكيل وزارة العدل الشيخ عبدالله بن محمد اليحيى وشارك فيها المختصون بالوزارة وأصحاب الفضيلة قضاة التنفيذ المعينون في المحاكم العامة بالرياض ومكة المكرمة والدمام وجدة، وتناولت ورشة العمل مناقشة أوراق العمل التالية:

أولاً: ورقة العمل المقدمة من فضيلة المفتش القضائي الشيخ يوسف بن عبدالعزيز الفراج حول «إجراءات الحجز والتنفيذ القضائية في ضوء نظام المرافعات الشرعية ولوائحه التنفيذية والنظام المقترح للتنفيذ».

ثانياً: ورقة العمل المقدمة من سعادة مدير عام الميزانية

٣٠ قاضياً يشاركون في حلقة النقاش ١٤

عقد في مقر المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية حلقة النقاش الرابعة عشرة بمشاركة ثلاثين قاضياً من عدد من محاكم المملكة، وبدأت حلقة النقاش الرابعة عشرة اعتباراً من يوم السبت الموافق ١٤٢٩/٢/٢٣ واستمرت اثني عشر يوماً.

المعهد العالي للقضاء ينظم (البرنامج السادس لكتاب العدل)

❖ نظم المعهد العالي للقضاء التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية يوم السبت ١٤٢٩/٢/١٦ البرنامج التدريبي الخامس لكتاب العدل وتطوير مهارات الأداء الوظيفي لهم في مجال عملهم بمشاركة (٣٠) كاتب عدل من مختلف مناطق المملكة في الفترة من ١٤٢٩/٢/١٦ إلى ١٤٢٩/٣/٢٥.

وقال عميد المعهد المكلف الدكتور عبدالله بن ناصر السلمي إن البرنامج التدريبي هو امتداد للتواصل بين وزارة العدل والجامعة.

تسمية قضاة تنفيذيين بمحاكم جدة والرياض والدمام

❖ وافق وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على تعيين (٣) قضاة تنفيذيين في المحاكم العامة بالرياض وجدة والدمام كخطوة أولى نحو تفسير الأحكام القضائية وتسريع تنفيذها وفق ما أقره نظام المرافعات الشرعية ولائحته التنفيذية.

وأصدر الوزير قراراً بنقل القاضي في محكمة حضرة الباطن العامة فضيلة الشيخ حبيب بن فهد بن سفران البشر للعمل قاضياً تنفيذياً في المحكمة العامة بالرياض، فيما تم تعيين فضيلة الشيخ علي النهائي قاضياً تنفيذياً بالمحكمة العامة بجدة والشيخ محمد بن حمود الفرهود بمحكمة الدمام وباشروا مهام عملهم بالفعل فيما يجري استكمال الإجراءات النظامية اللازمة لتشكيل فريق عمل تابع للقضاة التنفيذيين.

مواجهز صحفية

❖ يجري حالياً تنفيذ مشروع محاكم وكتابات عدل تبوك على أرض مساحتها (٢٠) عشرون ألف متر مربع التكلفة إجمالية قدرها ٣٩ تسع وثلاثون مليون ريال.

المدينة العدد ١٦٣٣٥
في ١٤٢٩/١/٥هـ

❖ شاركت وزارة العدل في المعرض المصاحب للدورة التاسعة لعرض وسائل الدعوة (كن داعياً، والمقام في منطقة جازان في الرياض العدد ١٤٢٩/١/٢٧هـ.

الندوة العدد ١٤٩٥٨
في ١٤٢٩/١/٦هـ

❖ نفى مصدر مختص في المحكمة العامة بالرياض ما تناقلته وسائل الإعلام حول قيام محكمة التمييز بالرياض بنبض الحكم الصادر من المحكمة بشأن تبرئة عضوي هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من مقتل المواطن سليمان الحريصي، وقال المصدر إن الحكم لم ينبض ولا زالت القضية تحت النظر الشرعي. الرياض العدد ١٤٥١٧
١٤٢٩/٣/١٥هـ

❖ قضت المحكمة العامة بالمدينة المنورة بالسجن ١٠ سنوات في حق رجل متهم بتعذيب بناته، وصرف القضية الثلاثة الذين نظروا القضية النظر عن طلب المدعي العام بقتل المتهم تعزيراً أو حراية لعدم ثبوت فعل الفاحشة على المدعى عليهم.

عكاظ العدد ١٥١٦٥
في ١٤٢٩/٢/٢٦هـ

❖ نوقشت في المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية رسالة الدكتوراه المقدمة من فضيلة الشيخ فهد بن صالح العريض القاضي بالمحكمة العامة بشروية التي كان عنوانها «أحكام التمويل في المصارف».

الرياض العدد ١٤٥٠٣
في ١٤٢٩/٣/١هـ

❖ أكد مصدر قضائي أن وزارة العدل في صدد إصدار بيان شامل لتوضيح كل ما يتعلق بقرار وقف منح صكوك تملك الأراضي في ضواحي المدن والقرى.

الحياة العدد ١٦٣٩٦
في ١٤٢٩/٢/١٧هـ

❖ طالب عضو مجمع الفقه الإسلامي د. محمد النجيمي بوجود خبراء في علم الاجتماع والنفس في المحاكم يساعدون القضاة في قضايا الأسرة مطالباً بأن يدرس القاضي مسألة الحضانة من مختلف الجوانب.

الحياة العدد ١٦٣٦٤
في ١٤٢٩/١/١٤هـ

❖ تمكن مكتب التوجيه والإصلاح بمحكمة الضمان والأنحة بالرياض من إيقاف الطلاق في ١١٦٧ قضية طلاق خلال عام ١٤٢٨هـ.

الرياض العدد ١٤٤٤٤
في ١٤٢٩/١/٢هـ

❖ أصدرت المحكمة الشرعية في المدينة المنورة حكماً بالقتل تعزيراً بحق خمسة مراهقين وسجن وجلد اثنين آخرين قاموا بتكوين عصابة للاعتداء على عدد من المقيمين بالضرب والسلب والتهديد بالسلاح وخطف الأطفال والاعتداء عليهم وتعاطي المسكر والحبوب المخدرة وسرقة السيارات.

المدينة المنورة العدد ١٦٤٠٤
في ١٤٢٩/٣/١٤هـ

❖ أرجع المستشار سعد الوهبي رئيس المركز الاستشاري للدورات القانونية سبب إطالة أمد التقاضي في المحاكم إلى الخصوم وعدم إلمامهم بالثقافة القانونية، وأضاف: إن نسبة ٤٠٪ من أصحاب القضايا يجهلون الأنظمة واللوائح الصادرة من ولي الأمر.

الرياض العدد ١٤٤٩٧
في ١٤٢٩/٢/٢٥هـ

❖ نجحت شرطة منطقة الرياض في كشف غموض حادثة حريق محكمة كبشان وتمكنت من القبض على ثلاثة جناة سعوديين تتراوح أعمارهم بين ٢٤ - ٣٤ سنة ثبت تورطهم في الحادثة.

الرياض العدد ٤٤٩٧
في ١٤٢٩/٢/٢٥هـ

❖ يقضي فضيلة رئيس محاكم منطقة الباحة د. مزهر القرني حالياً فترة نقاهة في منزله عقب العملية الجراحية التي أجريتها له مؤخراً وتكللت بالنجاح، ويقوم بعمله فضيلة الشيخ محمد بن مسفر الغامدي.

عكاظ العدد ١٥١٨١
في ١٤٢٩/٣/١٢هـ

❖ أرجع القاضي بالمحكمة العامة في الأحساء الشيخ عبدالباقى بن محمد المبارك تأخر البت في قضايا المواطنين في المحافظة إلى نقص عدد القضاة، وقال إن المملكة بحاجة إلى نحو عشرة آلاف قاضٍ لتطبيق النظام القضائي الجديد.

عكاظ العدد ١٥١٨١

في ١٤٢٩/٣/١٢ هـ

❖ كشفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تسجيلها ٤٩٠ قضية قضائية قضائية رفعت ٤٣١ منها ضد القضاء فيما اشكت ٥٢ منها من سوء معاملة القضاة على مدى الأعوام الثلاثة الماضية.

الرياض العدد ١٤٤٤٥

في ١١٤٢٩/١/٣ هـ

❖ أوضح الشيخ صالح بن مندبل التويجري رئيس المحكمة العامة برفحاء أن عدد حالات الزواج للعام ١٤٢٨ هـ في محافظة رفحاء بلغت ٤٧٩ حالة وبلغ عدد حالات الطلاق ١١٩ أي بنسبة ٢٥٪.

الرياض العدد ١٤٥١٥

في ١٤٢٩/٣/١٣ هـ

❖ كشفت دراسة حديثة أعدها د. سليمان العقيل عن ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي وصدرت عن وزارة الشؤون الاجتماعية أن نسبة المطلقات من السعوديات تقدر بـ ١٨.٤ في الألف موضحة أنها تزيد عن نسبة المطلقات من غير السعوديات بنحو ثلاثة في الألف.

الحياة العدد ١٦٣٥٦

في ١٤٢٩/١/٦ هـ

❖ حكم قاضي المحكمة الشرعية في شرورة بإزالة فندق من دروين شيد في منطقة سكنية بعد أن تقدم مجموعة من سكان الحي بشكوى أن الفندق يطل على منازلهم، وطالب صاحب الفندق الجهات الرسمية التي منحتة تصاريح ورخصاً نظامية لتشييد الفندق تعويضه عما لحق به من خسائر.

عكاظ العدد ١٥١٨٢

في ١٤٢٩/٣/١٣ هـ

❖ حمل قاضي المحكمة العامة بالعاصمة المقدسة الدفاع المدني وشركة الصيانة مسؤولية مصرع مواطن في مصعد المحكمة قبل نحو عام.

عكاظ العدد ١٥١٧٨

في ١٤٢٩/٣/٩ هـ

❖ شكلت وزارة العدل لجنة داخلية لدراسة تطبيق آلية جديدة لتحضير الخصوم عبر القطاع الخاص وسيتم توضيح نتائج الدراسة حال الانتهاء منها.

عكاظ العدد ١٥١١١

في ١٤٢٩/١/٢٠ هـ

❖ بدأت هيئة حقوق الإنسان السعودية في دعوة مسؤولي الدولة من شخصيات فكرية ووزراء لمناقشتهم بما يتعلق بحقوق الإنسان إضافة إلى فتح حوارات حقوقية مباشرة هدفها حل ما يعيق عمل الهيئة بالشأن الحقوقي.

المدينة العدد ١٤٢٩

في ١٤٢٩/٣/٩ هـ

اللائحة الداخلية للجنة الاستشارية للتحكيم

❖ أصدرت وزارة العدل ممثلة في اللجنة الاستشارية للتحكيم اللائحة الداخلية للجنة الاستشارية للتحكيم وتتكون من (١٦) مادة، فقد أصدر معالي وزير العدل قراراً بإعتماد العمل بموجبها بخطابه ذي الرقم ٢٨/١٣٥٣٧٩ في ١٤٢٨/١٢/٢٣ هـ كما تضمنته أسماءً ورئيس وأعضائها اللجينة المكونة من (١٠) أعضاء برئاسة صاحب السمو الأمير بندرين سلمان بن محمد آل سعود مستشار خادم الحرمين الشريفين رئيس فريق التحكيم السعودي، وتهدف إلى تحقيق الارتقاء بالتحكيم ونشر ثقافته وبناء كفاءات تحكيمية فاعلة وتطوير ورفع مستوى التحكيم ورفع الوعي وبيان مضامينه.



وزارة العدل تبحث مشروع نظام التوثيق

على صحة عقودهم، ووجود الضمانات التوثيقية، والآثار القضائية والتنفيذية المترتبة عليها لحفظ أموالهم. وقد بحث المشاركون في حلقة العمل منهجية النظام ومواده كما استعرضوا نتائج حلقة العمل السابقة التي أقيمت بهذا الخصوص.

الفرقان للثالثة عشرة

❖ وافق معالي وزير العدل الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على ترقية الأستاذ عبدالله بن محمد الفريان من مدير عام بديوان الوزارة بالمرتبة الثانية عشرة إلى أمين عام بمحكمة التمييز بالرياض بالمرتبة الثالثة عشرة، يأتي ذلك حرصاً من معالي وزير العدل على تقدير الكفاءات العاملة وتشجيعها.

❖ بناء على توجيه معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ نظمت الوزارة بالرياض حلقة عمل متخصصة لدراسة مشروع المسودة النهائية لنظام التوثيق وذلك برئاسة فضيلة وكيل الوزارة الشيخ عبدالله بن اليحيى بحضور عدد من أصحاب الفضيلة القضاة وكتاب العدل وعدد من المحامين والباحثين الشرعيين.

وتناولت حلقة العمل مناقشة أساس فكرة إعداد هذا المشروع المهم والدواعي الملحة له ومن ذلك صدور التوجيه السامي الكريم بالموافقة على اقتراح وزارة العدل إيجاد هذا النظام ولحرص الوزارة أن تكون تلك العقود والأقارير موافقة لأحكام الشريعة ولقطع أسباب التجاحد في العقود والأقارير مع سرعة البت في القضايا عند حصول التنازع بالإضافة إلى تحقق اطمئنان الناس عامة والتجار والمستثمرين خاصة

وفاة الشيخ حمد بن إبراهيم الحقييل رئيس محكمة الخرج سابقاً

ثم تفرغ للعلم والأدب والتأليف.
وقد افتتح صالونه الأدبي عام ١٣٨٨هـ بمنزله بالرياض واستمر إلى حين وفاته، ومؤلفاته:
١ - مذكرات قاضي.
٢ - شفاء المرام في القضاء والأحكام.
٣ - صيد القلم للشوارد والحكم.
٤ - نسيم الصبا في أشعار الأدبا.
٥ - شفاء الأمراض من مقراض الأعراض.
٦ - عباقر من الجزيرة العربية.
٧ - عبدالعزيز في التاريخ.
٨ - الوحشيات والأوابد.
٩ - كنز الأنساب ومجمع الآداب.
١٠ - زهر الأدب في معرفة أنساب ومفاخر العرب.

انتقل إلى رحمة الله تعالى فضيلة الشيخ حمد بن إبراهيم بن عبدالله الحقييل مساء يوم الأحد غرة ربيع الأول ١٤٢٩هـ وصلي عليه بعد صلاة العصر اليوم التالي بجامع الملك خالد بأمام الحمام بالرياض ودفن بمقبرة أم الحمام غرب الرياض، تعازينا لابنه عبدالكريم وأحفاده عبدالله وخالد ومحمد، تغمده الله بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته، ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾.
الجدير بالذكر أن الفقيد من مواليد الجمعية عام ١٣٣٨هـ وترى في كنف والده الذي حرص على تعليمه وتنشئته، فقد درس على عدد من المشايخ وعين إماماً لقصر الحكومة في الجمعية عام ١٣٥٣هـ بعد ذلك عين قاضياً في الأحساء، ثم الدمام، ثم ضمراً، ثم المزاحمية، ثم الخرمة، وأخيراً عين رئيساً لمحكمة الخرج حتى تقاعد